مصرف قطر المركزي
Qatar Central Bank
State of Qatar • دولـــة قطـــر

QDB
بنـك قطـر للتنمية
Qatar Development Bank

تـقـريـر

وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر 2023

المحتويات

مقدمة	4
نظرة عامة على الاقتصاد القطري	5
نظرة عامة على سوق الائتمان	7
ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة	9
تطور عملاء البنوك من الشركات الصغيرة والمتوسطة	9
طلبات الائتمان في العام 2023	10
الغرض من طلب الائتمان	11
المنتجات الائتمانية المطلوبة	12
حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق الائتمان	13
معدلات القروض المتعثرة	14
الملخص	15

مقدمة

يعد توفر التمويل أحد العناصر الهامة لنمو القطاع الخاص، وتزداد هذه الأهمية بين فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة. يلعب الوصول للتمويل دورًا محوريًا في تحفيز نمو الأعمال وتعزيز الابتكار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص فإن توفر التمويل يوفر لها الموارد المالية اللازمة لتوسيع عملياتها والاستثمار في التكنولوجيات الجديدة وخلق فرص العمل. كذلك فإن توفر التمويل يُمكّن الشركات من اغتنام الفرص وتعزيز قدرتها التنافسية وبالتالي المساهمة في تنويع الاقتصاد. لذلك يأتي هذا التقرير ليلقي الضوء على التمويل المصرفي في قطر للشركات الصغيرة والمتوسطة، والذي لعب دور هام بالسنوات الأخيرة سواء في مواجهة التداعيات الإقليمية أو الدولية.

لذا فإن تتبع الوضع الراهن للتمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة يعد ركنًا ضروريًا لمتابعة تطور هذا القطاع. ولتحقيق هذا الهدف، فقد استمر بنك قطر للتنمية جنبًا إلى جنب مع مصرف قطر المركزي في إصدار تقرير سنوي منذ عام 2016. ولم يكن لهذا التقرير أن يرى النور إلا استنادًا إلى إطلاق مصرف قطر المركزي –في ديسمبر من عام 2015– تعميم (رقم أ. ر 2015/107) الخاص بالتعريف الموحّد للشركات الصغيرة والمتوسطة، ليصبح بمثابة التعريف الموحد داخل القطاع المصرفي في قطر. وفي ضوء ذلك، فإن كافة المعلومات والإحصاءات المصرفية المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية الصادرة عن البنوك اعتمدت على ذلك التعريف. وبناء عليه، أصدر المصرف المركزي لاحقًا في أغسطس 2016، تعميمًا (رقم أ.ر 2016/46) إلى البنوك بموجبه تقوم البنوك بتوفير الإحصاءات المالية المتعلقة بتعاملاتها مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، على أن يتم إرسال تقرير بذلك إلى بنك قطر للتنمية بصورة نصف سنوية.

يأتي هذا التقرير ليقدم ملخصًا لأهم المعلومات المتعلقة بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل القطاع المصرفي لعام 2023. حيث يهدف هذا التقرير إلى الوقوف على وضع التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر من حيث حصتهم في التمويل، الغرض من طلب التمويل، ومعدلات الديون المتعثرة.

يستند هذا التقرير إلى البيانات التي تم جمعها من البنوك العاملة في قطر التي تقدم خدمات ائتمانية إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم جمع البيانات من خلال نموذج موحد تم إرساله إلى جميع البنوك ذات الصلة من خلال مصرف قطر المركزي[1]. وفي هذا السياق، نتوجه بالشكر إلى مصرف قطر المركزي على دعمه المستمر، وكذلك نشكر جميع البنوك التي تعاونت في توفير هذا البيانات القيمة.

[1] تنويه

يعتمد هذا التقرير على البيانات الواردة من مختلف البنوك في قطر. وذلك استنادا إلى التعميم الصادر من مصرف قطر المركزي، وفي هذا السياق نود أن نؤكد على أن البيانات الواردة بالتقرير تقع مسؤولية دقتها على البنوك والمصارف المشاركة، وعليه فإن بنك قطر للتنمية قام بتجميع تلك البيانات وتحليلها وفقا لما توفر منها، أخذًا بالاعتبار القصور الذي قد يعتري بعض البيانات أو غياب بنك أو أكثر من المشاركة في استيفاء استمارة جمع البيانات.

نظرة عامة على الاقتصاد القطري

اتسم الاقتصاد العالمي في العام 2024 بالتعافي الحذر، مع استقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي مسجلًا معدلات نمو متوسطة، وذلك بعد ما شهده العالم من مجموعة من الأحداث الرئيسية المؤثرة على الاقتصادات الدولية، فضلًا عن التوترات الجيوسياسية، والتحولات في سياسات في البنوك المركزية. حيث تشير التقديرات الدولية إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.1% في العام 2024 و3.2% في العام 2025، مع انخفاض معدلات التضخم بشكل أسرع من المتوقع بسبب حل مشكلات جانب العرض والسياسات النقدية التقييدية[3][2].

على المستوى المحلي، أظهر الاقتصاد القطري تحسنًا مستمرًا في السنوات الأخيرة، وهو ما تجلى في مستويات النمو الملحوظة في مختلف القطاعات. ففي العام 2022، سجل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي 4.3%، مدعومًا بصورة أساسية بنمو القطاع غير النفطي الذي سجل معدل نمو بلغ 5.9%. ثم في العام 2023 سجل معدل النمو رقمًا موجبًا وإن كان بمعدل أقل قدره 1.1% نتيجة انخفاض معدل النمو بالقطاع غير النفطي. أما بالعامين القادمين تشير التوقعات إلى تحسن معدلات النمو بنسب 2.4% (2024)، و2% (2025).

تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه بالفترة (2019-2023)

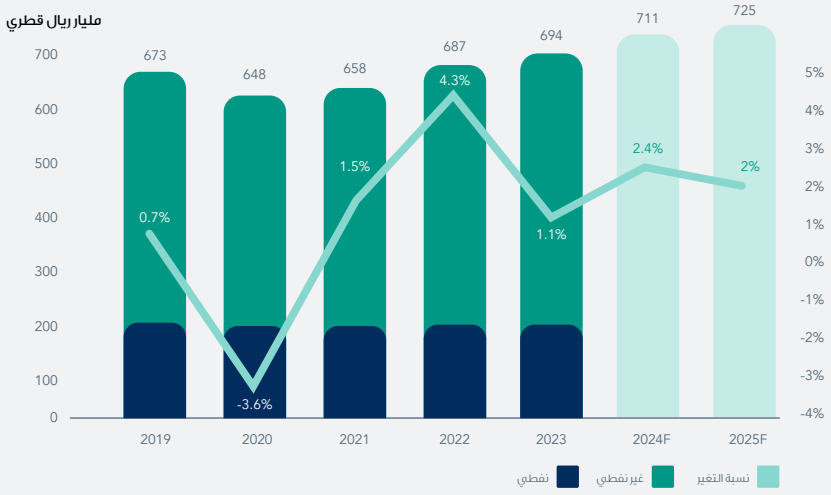

الشكل 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قطر (2019-2023)

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط وصندوق النقد الدولي وتحليلات فريق العمل.

[2] البنك الدولي، الآفاق الاقتصادية العالمية
[3] صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية لعام 2024

من جانب آخر، بلغت معدلات التضخم أعلى مستوى لها في ديسمبر 2021 وظلت فوق 4% في معظم الفترات خلال عام 2022، قبل أن تبدأ في الانخفاض في العامي 2023 و2024. وخلال فترة التضخم المرتفع، ارتفعت أسعار الفائدة تدريجيًا حتى وصلت إلى 6% في يوليو 2023. ثم مع انخفاض معدلات التضخم في العامي 2023 و2024، أبقى مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة دون تغيير من يوليو 2023 حتى أبريل 2024. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة في قطر تتماشى مع أسعار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث تتضمن سياسة مصرف قطر المركزي استراتيجية استهداف سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي، بسعر تعادل ثابت قدره 3.64 ريال قطري لكل دولار أمريكي.

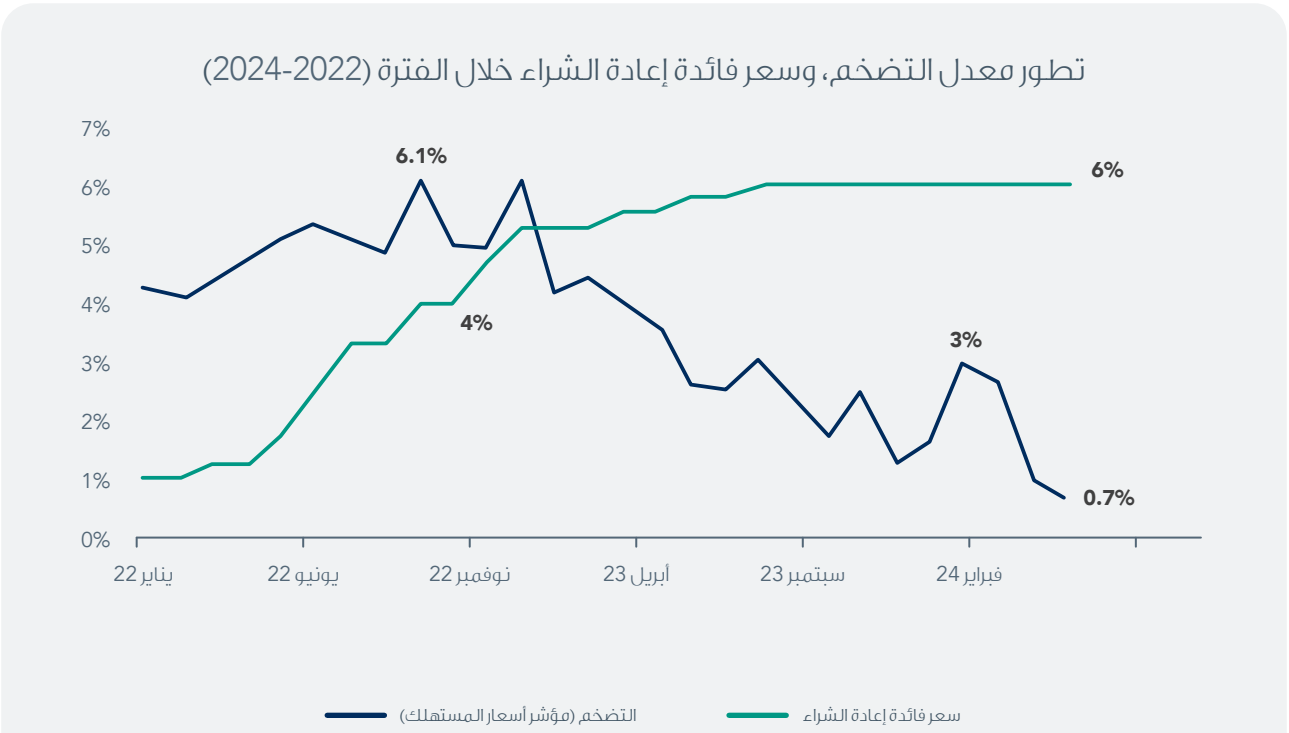

الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة في قطر (2022-2024)

نظرة عامة على سوق الائتمان

يتفق الجميع على أن الائتمان يلعب دورًا هامًا بالاقتصاد وإتاحة المجال لمزيد من الاستثمارات، وهو ما يدعم زيادة النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتلبية الاحتياجات المالية للشركات. وتزداد هذه الأهمية مع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقل إمكانياتها المالية مقارنة بالشركات الكبيرة.

وبالنظر إلى وضع الائتمان في قطر، بلغ إجمالي الائتمان المحلي نحو 1.2 تريليون ريال قطري في العام 2023. وتوزع هذا الائتمان على قطاعات مختلفة، منها القطاع العام والقطاع الخاص والأفراد والمؤسسات غير المصرفية. وقد شهد الائتمان المحلي نموًا ملحوظًا خلال الفترة من 2019 إلى 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6.3%. إلا أن معدلات النمو سجلت مستويات أقل في العامين (2023، و2022)، حيث بلغ معدل النمو 2.9%، و4.5% في 2023، و2022 على التوالي. يُذكر أن القطاع الخاص قد استحوذ على أكبر حصة من الائتمان بنسبة 48% في العام 2023، مقارنة بنحو 44% في العام 2019. يليه القطاع العام بنسبة 30% (2023)، الذي انخفضت حصته من نحو 33% في 2019. (انظر الشكل 3).

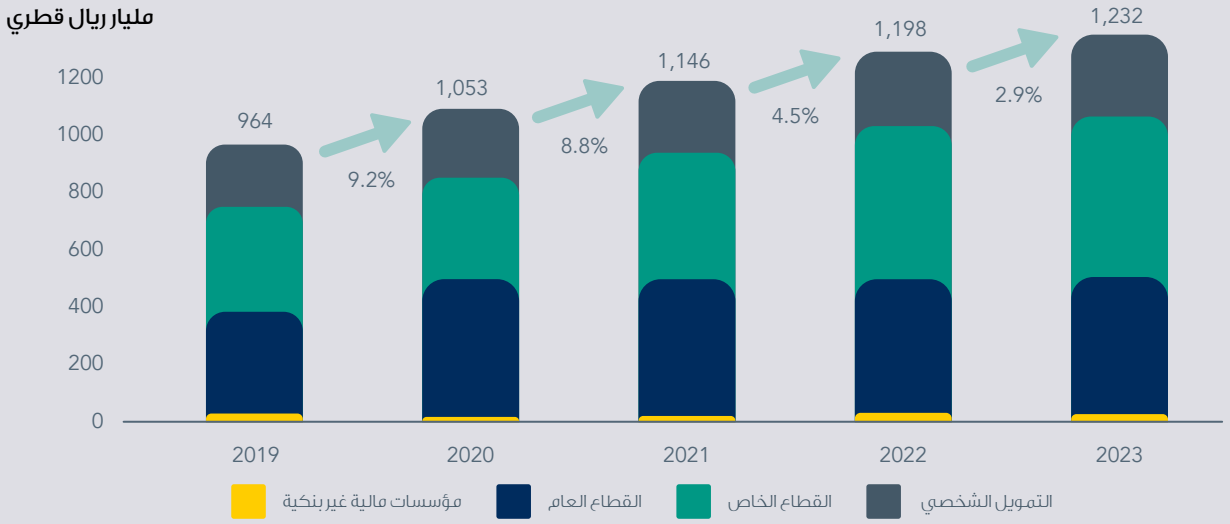

الشكل 3: التسهيلات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي في قطر (2019 -2023)
المصدر: مصرف قطر المركزي، تحليلات الفريق

حافظ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على تحقيق معدلات نمو إيجابية في السنوات الأخيرة. وإن حقق معدل نمو أقل في العام 2023 قدره 5.9%، وذلك مقارنة بمعدلات نمو ائتمان القطاع الخاص في الأعوام السابقة، 8.1% (2022)، 10.8% (2021)، وحوالي 10.1% (2020).

وقد شهدت الأنشطة الاقتصادية المختلفة في القطاع الخاص معدلات نمو ائتمانية مختلفة. خلال الفترة من عام 2022 إلى عام 2023، شهدت قطاعات مثل الصناعة والعقارات والمقاولين انخفاضًا في أرصدتها الائتمانية بمعدلات بلغت 9.9% و9.4% و6.8% على التوالي. في حين شهد قطاعات أخرى نموًا في الفترة ذاتها، مثل الخدمات والتجارة، والتي نمت بمعدلات 15.9% و8.6% على التوالي.

في العام 2023، كان توزيع الرصيد الائتماني داخل القطاع الخاص على النحو التالي: قطاع الخدمات 43%، وقطاع التجارة 31%، والعقارات 17%، والمقاولون/التشييد 7%، والصناعة حوالي 3%. كما تظهر البيانات أن هناك تغير في أنصبة هذا القطاع من إجمالي ائتمان شركات القطاع الخاص خلال الفترة، حيث أن نجد أن النصيب النسبي لقطاع الخدمات أخذ بالازدياد من 2019. على حساب أنصبة القطاعات الأخرى، وإن كانت هناك قطاعات انخفض نصيبها النسبي بمعدلات أكبر وهي قطاعات: المقاولات/التشييد، العقارات.

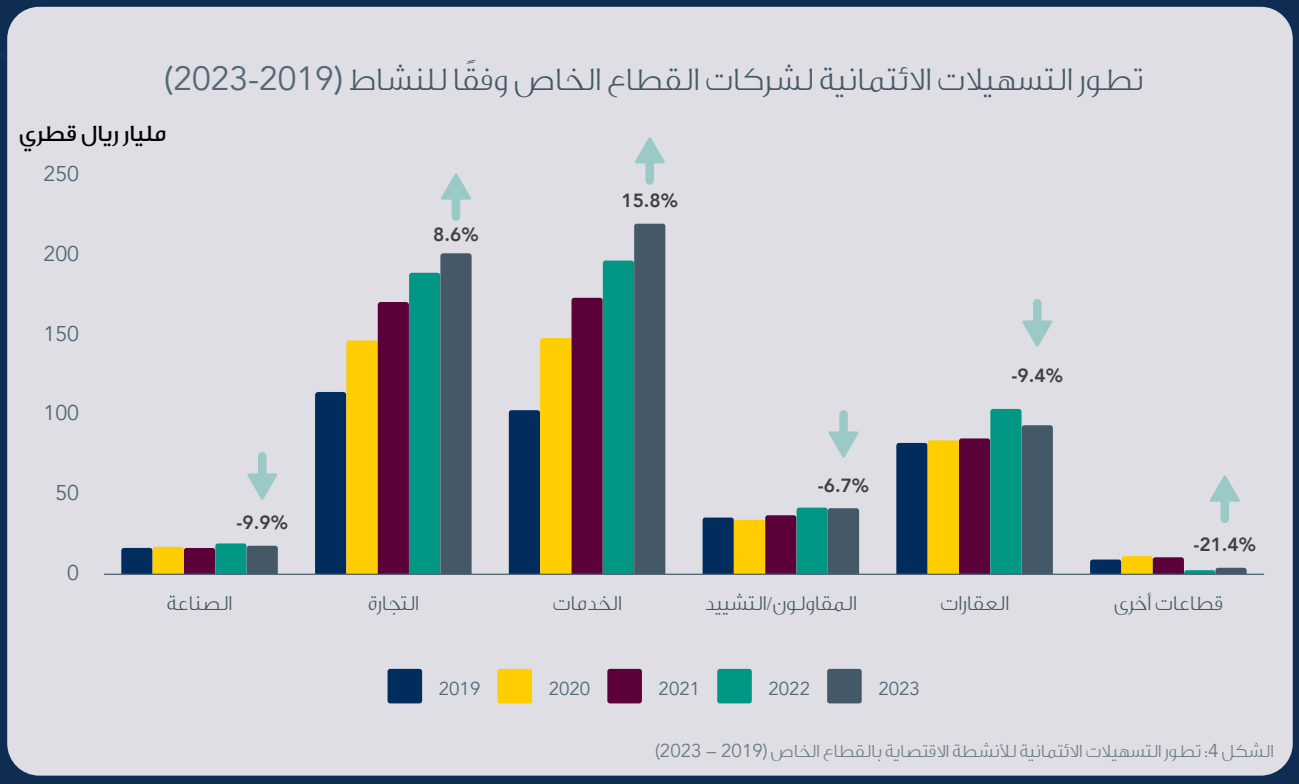

الشكل 4: تطور التسهيلات الائتمانية للأنشطة الاقتصادية بالقطاع الخاص (2019 – 2023)

حاول الجزء السابق من التقرير أن يلقي الضوء على التطورات التي مر بها الاقتصاد القطري بالسنوات الأخيرة، وكذلك قطاع الائتمان على مستوى القطاع الخاص ككل، ورصد تباين معدلات نموه بالسنوات الأخيرة، وكذلك الاختلاف بين نمو نصيب الأنشطة الاقتصادية من الائتمان. ويعد ذلك الجزء تمهيدًا لا غنى عنه عند النظر إلى تطور ائتمان فئة محددة من القطاع الخاص، وهي فئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي قد تتسم – كحال نفس الفئة من الشركات بدول العالم – بمحدودية الوصول إلى الائتمان المطلوب، وتأثرها السريع بمجريات الأحداث الكبيرة الإقليمية والعالمية مقارنة بإمكانيات الشركات الكبيرة. وفي هذا السياق يسعى الجزء التالي إلى إلقاء النظر على نمو ائتمان فئة من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة

عالميًا، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورًا هامًا في دفع النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والابتكار بصورة عامة. فهي تجلب التنوع، وتعزز المنافسة، وتعمل بمثابة أرض خصبة للمؤسسات المستقبلية، مما يجعل دعمها ركنًا لأي اقتصاد مزدهر.

وفي قطر، فإن للشركات الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030 من خلال تنويع الاقتصاد، ويظهر هذا الاهتمام جليًا في الاستراتيجية الوطنية الثالثة (2024 – 2030) التي أفردت اهتمام بأكثر من موضوع لهذه الفئة من الشركات. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل 98% من إجمالي المنشآت وتوظف حوالي 55% من القوى العاملة في قطر. وقد تزايد اهتمام دولة قطر بتطوير هذه الفئة من المؤسسات من خلال مجموعة واسعة من المبادرات الداعمة.

وتشير الدراسات الدولية إلى أن الوصول إلى التمويل يعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، ولهذا السبب هناك أهمية خاصة لتتبع قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى أنواع مختلفة من التمويل، بما في ذلك الوصول إلى الائتمان المصرفي، والذي يحاول هذا التقرير بدوره تقديمه.

تطور عملاء البنوك من الشركات الصغيرة والمتوسطة

يقدم هذا الجزء النتائج الرئيسية المستخرجة من بيانات البنوك حول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ففي العام 2023، بلغ عدد عملاء البنوك من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة ما يقرب من 11.1 ألف شركة صغيرة ومتوسطة (الشكل رقم 5)، بارتفاع قدره 2% مقارنة بالعام السابق.

وبدراسة التوزيع حسب حجم الشركة في العام 2023 (الشكل 6)، نجد أن 67% من الشركات تم تصنيفها على أنها مؤسسات متناهية الصغر، بنسبة مقاربة من العام السابق، كما شكلت المؤسسات الصغيرة 22% من الإجمالي، في حين شكلت المؤسسات المتوسطة حوالي 11%.

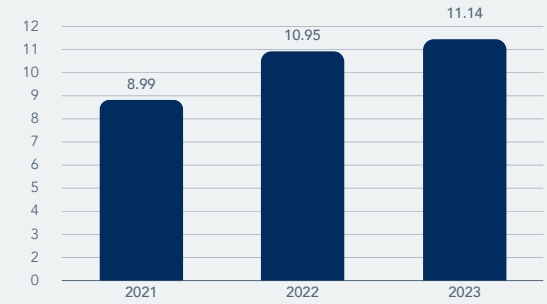

الشكل 5: عدد عملاء البنوك من الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة بنهاية 2023

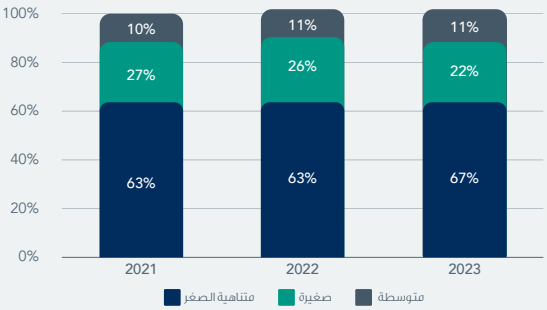

الشكل 6: التوزيع النسبي لعدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديهم تسهيلات ائتمانية قائمة (2021-2023)

طلبات الائتمان في العام 2023

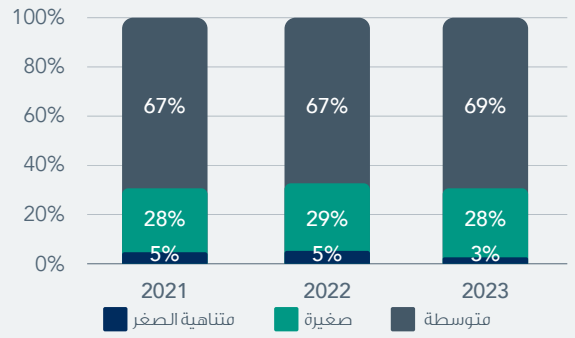

الشكل 7: تطور قيمة الطلبات الائتمانية المقبولة للشركات الصغيرة والمتوسطة (2021-2023)

الشكل 8: التوزيع النسبي لنصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة من قيمة الطلبات الائتمانية المقبولة وفقًا لحجم الشركة

في العام 2023 على الرغم من أن حجم الطلبات الائتمانية لم يتغير كثيرًا مقارنة بعام 2022، إلا أنه يعد متراجعًا بصورة ملحوظة مقارنة بعام 2021. حيث بلغت قيمة طلبات الائتمان المقبولة في العام 2023 نحو 9.4 مليار ريال، بارتفاع حوالي 1.1% عن العام السابق، وبانخفاض قدره 25% مقارنة بعام 2021 (الشكل 7).

من ناحية أخرى، فعند النظر إلى توزيع طلبات الائتمان المقبولة من حيث القيمة، نجد أن الشركات المتوسطة احتفظت بالحصة الأكبر كما في العام السابق عند 69%، وظلت نسبة الشركات الصغيرة ثابتة أيضًا عند 28%، في حين كانت الشركات متناهية الصغر 3% (الشكل 8).

شهدت الشركات الصغيرة والمتوسطة مستويات متفاوتة من النمو باختلاف أحجامها. في حين شهدت الشركات المتوسطة زيادة بنسبة 5٪ في قيمة طلبات الائتمان الخاصة بها بين عامي 2022 و2023، استقر نمو قيمة الطلبات الائتمانية للشركات الصغيرة، بينما شهدت الشركات الصغيرة انخفاضًا بنحو 43% (الشكل 9).

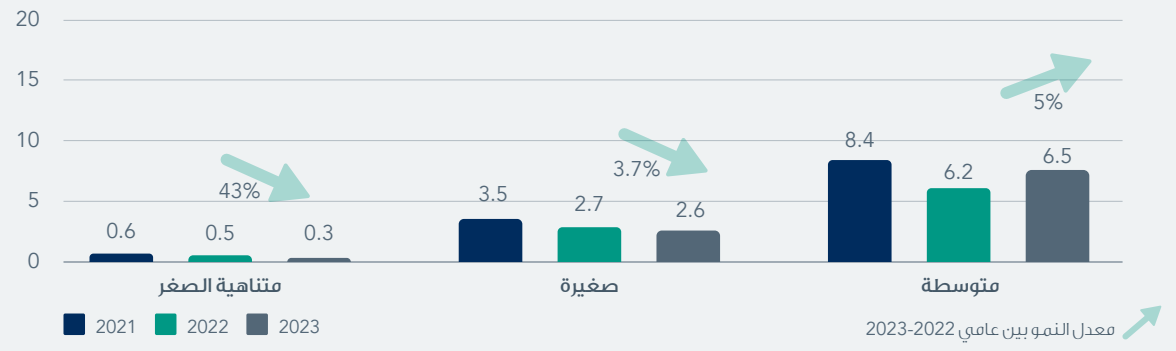

الشكل 9: تطور قيمة الطلبات الائتمانية المقبولة وفقًا لحجم الشركة، ومعدل نموها بين عامي 2022 و2023

الغرض من طلب الائتمان

يوفر الغرض من طلب الائتمان رؤى قيمة حول اتجاهات السوق وظروف بيئة العمل السائدة، كما في الأعوام السابقة كانت أسباب "رأس المال العامل" و"النمو والتوسع" هي الأسباب الرئيسية وراء سعي الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الائتمان.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك زيادة في حصة "النمو والتوسع" من 23% في العام 2022 إلى 28% في العام 2023 (الشكل 10). يشير هذا إلى تحسن محتمل في ظروف العمل حيث تسعى المزيد من الشركات إلى الحصول على تمويل للتوسع والنمو، بدلًا من تلبية المتطلبات التشغيلية فقط. بالإضافة إلى ذلك، زادت نسبة الطلبات التي كانت بغرض تمويل بدء مشروع جديد من نحو 7% إلى حوالي 12%.

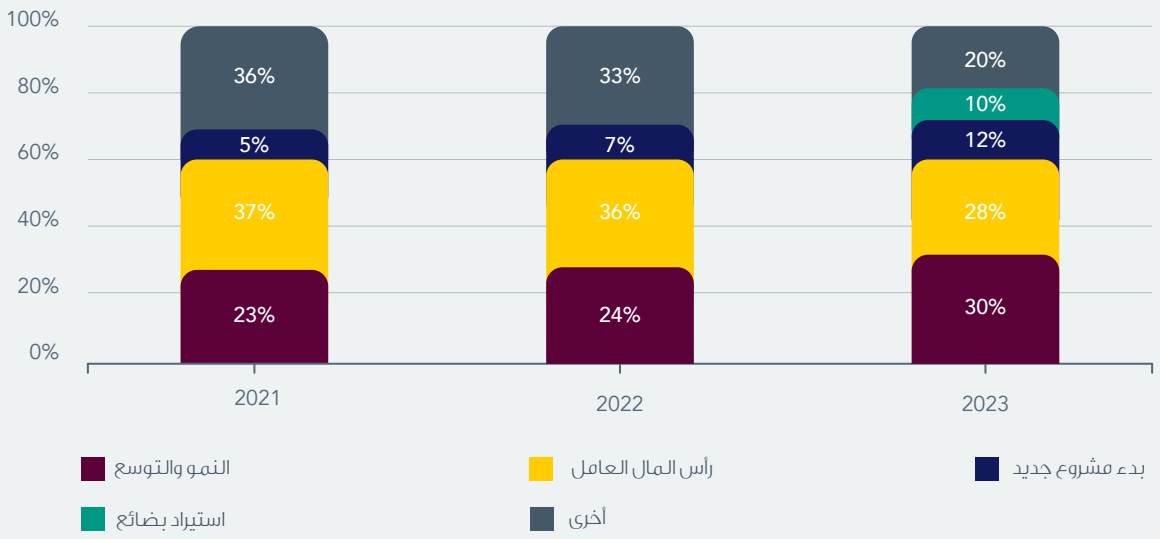

الشكل 10: توزيع الطلبات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة وفقًا للغرض من الطلب

المنتجات الائتمانية المطلوبة

فيما يخص توزيع الطلبات الائتمانية من حيث نوع المنتجات الائتمانية، فتُظهر البيانات أن هناك زيادة ملحوظة في المنتجات الائتمانية المتعلقة بتمويل جديد، سواء أكانت (تسهيلات جديدة، أو طلب تجديد، أو طلب زيادة) حيث شكلت في مجموعها حوالي 70% في العام 2023، في حين سجلت 66% في العام السابق (2022).

في حين تراجعت الطلبات المرتبطة بإعادة الهيكلة من نحو 15% في العام 2022 إلى حوالي 11% في العام 2023.

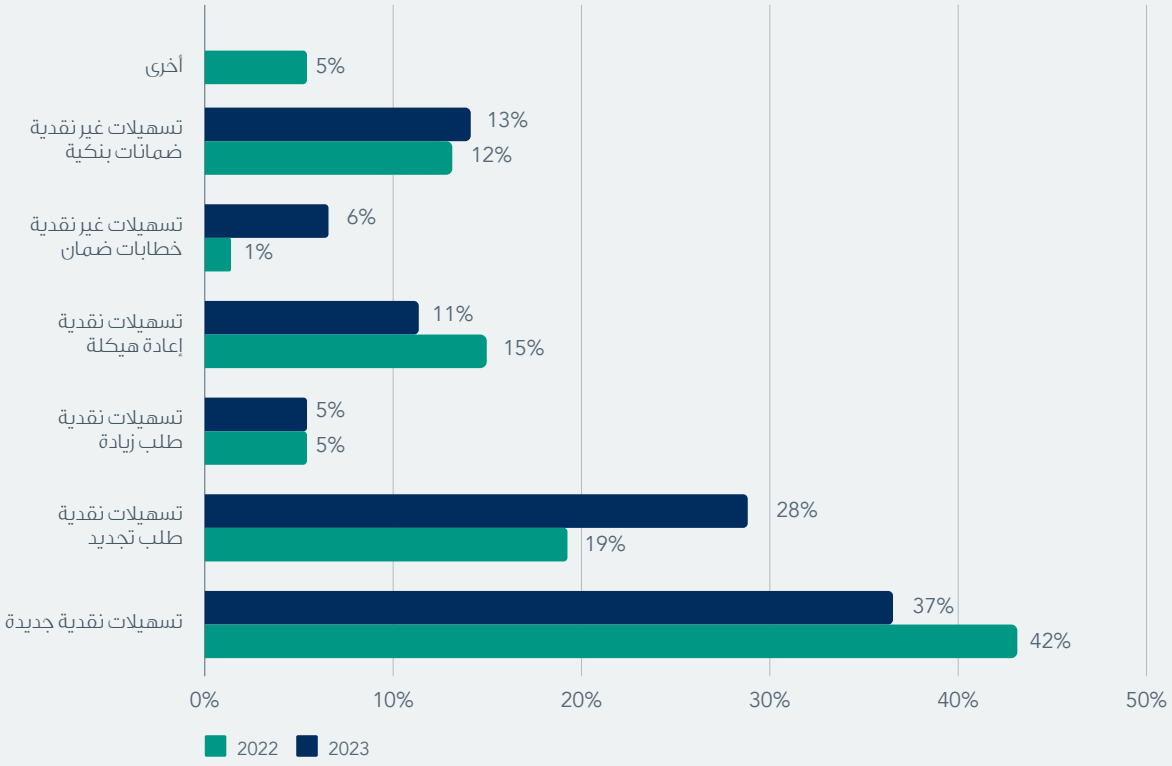

الشكل 11: توزيع المنتجات الائتمانية المطلوبة من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة (2021 - 2023)

في العام 2023، حافظت البنوك التقليدية على حصتها من قيمة طلبات الائتمان المقبولة، حيث بلغت 54.5%، في حين استحوذت البنوك الإسلامية على 45.5% (الشكل 12).

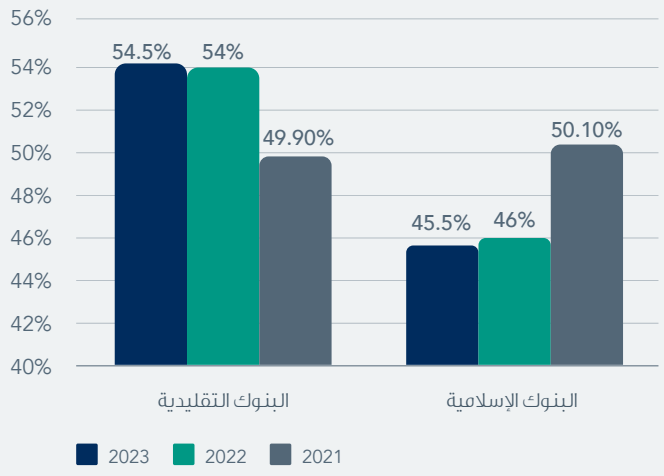

الشكل 12: التوزيع النسبي لقيمة طلبات الائتمان المقبولة بين البنوك التقليدية والإسلامية (2021-2023)

حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوق الائتمان

رغم أن إجمالي رصيد الائتمان الممنوح للشركات في القطاع الخاص شهد نموًا بنحو 6% بين عامي 2022 و2023، فإن هذا المعدل من النمو هو الأدنى المسجل في السنوات الأخيرة حيث بلغ 8% (2022)، و10.8% (2021)، و10.1% (2020). ويعود هذا بصورة أساسية إلى تراجع إئتمان بعض القطاعات في مقدمتها قطاع التشييد (-6%، 2023). قطاع العقارات (-9.4%، 2023)، قطاع الصناعة (-9.9%، 2023).

أما على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإلى حد كبير فقد استقر الائتمان الممنوح لهذه الفئة، وإن كان قد سجل انخفاض قليلًا قدره 1% خلال نفس الفترة (2022–2023). حيث نلاحظ أن رصيد الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة قد سجل 17.9 مليار ريال في العام 2022 مقارنة بنحو 17.8 مليار ريال في العام 2023 (الشكل 13). ومن المهم الإشارة إلى أن هذه القيمة تمثل نحو 3% من إجمالي قيمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وهي أقل قليلًا من العام السابق (2022) الذي سجل نسبةً قدرها 3.2% (الشكل 13).

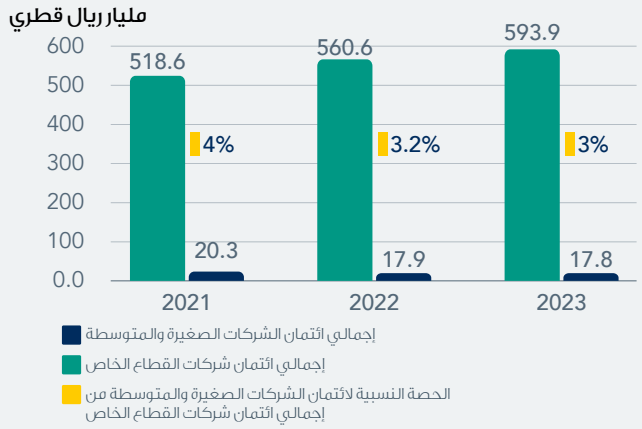

الشكل 13: تطور رصيد الائتمان لكل من شركات القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة (2021-2023)

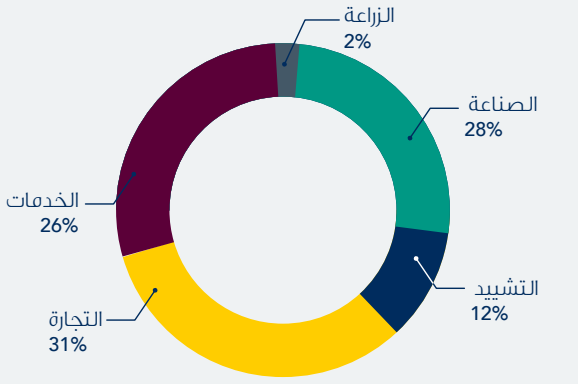

الشكل 14: التوزيع النسبي لرصيد إئتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة بنهاية 2023 وفقا للنشاط الاقتصادي

وعند النظر إلى توزيع رصيد ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات المختلفة كانت هناك تغييرات ملحوظة مقارنة بالعام السابق (2022). فقد ارتفعت حصة الائتمان لقطاع التصنيع من 25% في العام 2022 إلى ما يقرب من 28% في العام 2023 (وإن كان القطاع الخاص ككل شهد تراجع في ائتمان قطاع التصنيع كما سبق ذكره) ويمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض حصة قطاع الخدمات، التي انخفضت من 29% في العام 2022 إلى 26% في العام 2023. بالإضافة إلى ذلك، شهد قطاع التجارة انخفاضًا في حصته الائتمانية من 34% في العام 2022 إلى 31% في العام 2022 (انظر الشكل 14).

ويعرض الشكل (15) حصة كل بنك من إجمالي رصيد الائتمان القائم للشركات الصغيرة والمتوسطة في العام 2023. وبرز بنك قطر للتنمية في مقدمة البنوك بحصة قدرها 33%. تلاه كلًا من بنك قطر الوطني (QNB)، ثم بنك اتش اس بي سي (HSBC)، ثم مصرف قطر الدولي الاسلامي (QIIB)، ثم مصرف قطر الاسلامي (QIB)، بحصصٍ بارزة في رصيد الائتمان القائم للشركات الصغيرة والمتوسطة، يمكن رؤية التوزيع التفصيلي بين هذه البنوك في الشكل (15).

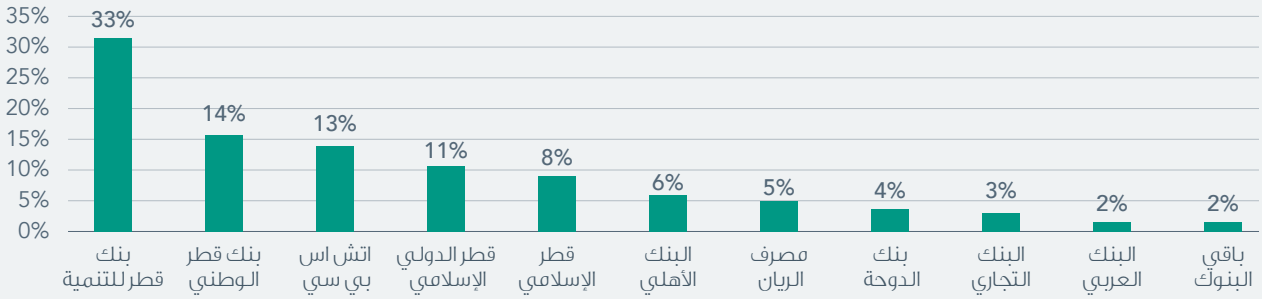

الشكل 15: الحصة النسبية للبنوك من إجمالي رصيد ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة (2022)

معدلات القروض المتعثرة

تعرف القروض المتعثرة على أنها تلك القروض التي تخلف أصحابها عن سدادها أو القروض المعرضة بنسبة كبيرة للتخلف عن السداد، والتي تعد إشارة إلى الصعوبات التي يواجهها المقترضون في سداد القروض حسب ما هو مقرر.

في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة، تميل معدلات القروض المتعثرة إلى أن تكون أعلى نسبيًا مقارنةً بالشركات الأكبر حجمًا، وكذلك مقارنة بمتوسط القطاع الخاص ككل. حيث يمكن أن يُعزى ذلك إلى عوامل مختلفة مثل الموارد المالية المحدودة والحساسية تجاه الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع المخاطر والتحديات التشغيلية إضافةً إلى محدودية المعرفة المالية بين أصحاب ومديري الشركات الصغيرة والمتوسطة. تساهم هذه الظروف مجتمعةً في الارتفاع النسبي لحالات القروض المتعثرة بين الشركات المتوسطة والصغيرة.

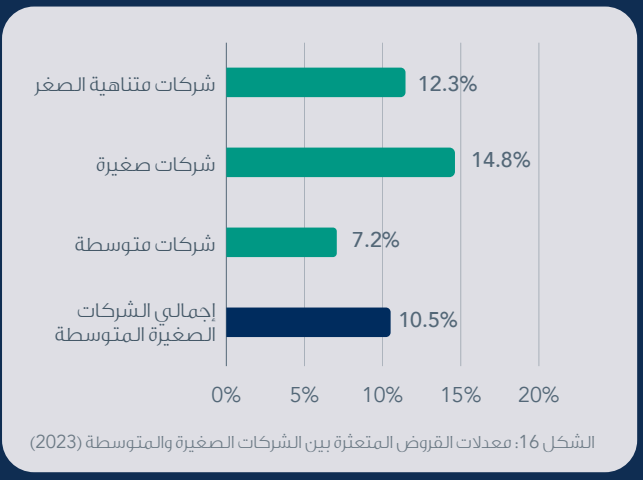

الشكل 16: معدلات القروض المتعثرة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة (2023)

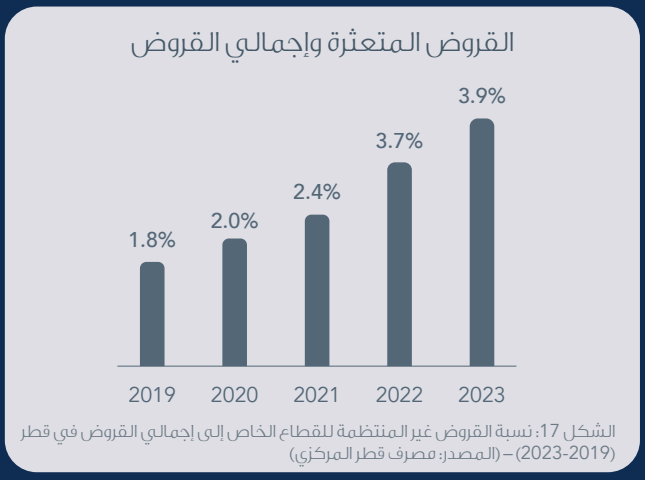

الشكل 17: نسبة القروض غير المنتظمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض في قطر (2019-2023) – (المصدر: مصرف قطر المركزي)

في العام 2023، شهدت الشركات المتوسطة والصغيرة في قطر اتجاه إيجابيًا فيما يخص القروض المتعثرة، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة لتصل إلى 10.5% مقارنةً بـ14.9% في السنة السابقة (الشكل 16). تشير البيانات أيضًا إلى أن الشركات المتوسطة سجلت أدنى نسبة قروض متعثرة بنحو 7.2% بين الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين سجلت الشركات الصغيرة نسبة 14.8% والشركات متناهية الصغر 12.3%.

بالنظر إلى القطاع الخاص ككل، ارتفعت معدلات القروض المتعثرة بشكلٍ طفيف من 3.7% في العام 2022 لتصل إلى 3.9% في العام 2023.

الملخص

1. أظهر الاقتصاد القطري تحسنًا مستمرًا، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي 4.3%، مدعومًا بصورة أساسية بنمو القطاع غير النفطي الذي سجل معدل نمو بلغ 5.9%. ثم في العام 2023 سجل معدل النمو رقمًا موجبًا وإن كان بمعدل أقل قدره 1.1% نتيجة انخفاض معدل النمو بالقطاع غير النفطي. أما بالعامين القادمين تشير التوقعات إلى تحسن معدلات النمو بنسب 2.4% (2024)، و2% (2025).

2. بدأت معدلات التضخم في قطر بالانخفاض خلال عامي 2023 و2024 لتصل إلى متوسط نحو 2% في العام 2024 حيث من المتوقع أن تبقى ضمن نفس المستويات خلال العامين المقبلين.

3. حافظ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في قطر على معدلات نموه الإيجابية خلال الفترة 2019 إلى 2023، وإن تباطئت معدلات النمو بالعامين الأخيرين (2022، و2023) حيث تأثر نمو الائتمان بتراجع إئتمان قطاعات محددة مثل قطاع التشييد، والعقارات.

4. ارتفع عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها تسهيلات ائتمانية قائمة في العام 2023، لتبلغ حوالي 11.1 ألف شركة، شكلت الشركات متناهية الصغر 67% منها بينما شكلت الشركات الصغيرة 22% والشركات المتوسطة حوالي 11%.

5. بلغت قيمة طلبات الائتمان المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة نحو 9.4 مليار ريال قطري في العام 2023، بارتفاع طفيف مقارنة بـ 9.3 مليار ريال قطري في العام 2022.

6. جاءت طلبات الائتمان بعرض "النمو والتوسع" كأولى الأسباب وراء قيام الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتقدم بطلبات للحصول على الائتمان في العام 2023، حيث شكل حوالي 30% من الطلبات.

7. تُظهر البيانات أن هناك زيادة ملحوظة في المنتجات الائتمانية المتعلقة بتمويل جديد، سواء أكانت (تسهيلات جديدة، أو طلب تجديد، أو طلب زيادة) حيث شكلت في مجموعها حوالي 70% في العام 2023، في حين سجلت 66% في العام السابق (2022).

8. استقرت بصورة نسبية حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حيث سجلت نسبة 3% في العام 2023، مقارنة بنحو 3.2% في العام 2022.

9. شهدت الشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاضًا في معدلات القروض المتعثرة في العام 2023 حيث بلغت 10.5% مقارنةً بـ 14.9% في العام 2022.

QDB
بنـك قطـر للتنـمية
QATAR DEVELOPMENT BANK